- **الجمهورية – الاربعاء 16.08.2017**
  - بيع خام الشاهين في تشرين الأول مع انتعاش الطلب في آسيا
  - أسعار النفط ترتفع بفضل انخفاض المخزونات الأميركية

التفاصيل:

بيع خام الشاهين في تشرين الأول مع انتعاش الطلب في آسيا

أعلن تجار أن شركة بي66 باعت شحنة من خام الشاهين للتحميل في تشرين الأول بعلاوة بلغت نحو عشرة سنتات فوق سعر خام دبي وذلك للمرة الأولى في عشرة أشهر مع انتعاش الطلب في آسيا.

وأضاف التجار أن شركة التكرير اليابانية جيه.إكس.تي.جي اشترت الشحنة.

ويجد خام الشاهين دعما من قوة الطلب على الخام في نافذة بلاتس للتجارة وتخفيضات الإنتاج التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك."

وجرى تداول الخام في الشهر السابق بمتوسط خصم 59 سنتا عن سعر خام دبي.

أسعار النفط ترتفع بفضل انخفاض المخزونات الأميركية

ارتفعت أسعار النفط بدعم من انخفاض مخزونات الخام الأميركية على الرغم من أن فائض الإمدادات بوجه عام ما زال يكبح الأسواق.

وتتجه أنظار السوق صوب البيانات الرسمية التي تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأميركية في وقت لاحق اليوم بحثا عن مزيد من البيانات الأحدث بشأن المخزونات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت إلى 51.06 دولار للبرميل بزيادة 23 سنتا أو ما يعادل 0.45% عن سعر الإغلاق السابق.

وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 47.71 دولار للبرميل بارتفاع 16 سنتا أو ما يعادل 0.3%.

وقال معهد البترول الأميركي إن مخزونات النفط الأميركية انخفضت 9.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 آب إلى 469.2 مليون برميل وذلك مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 3.1 مليون برميل.

لكن مخزونات البنزين زادت 301 ألف برميل مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاض قدره 1.1 مليون برميل.

- **اللواء – الاربعاء 16.08.2017**
  - النفط يرتفع بفعل انخفاض المخزونات الأميركية

التفاصيل:

النفط يرتفع بفعل انخفاض المخزونات الأميركية

ارتفاع مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة
ارتفعت أسعار النفط، الأربعاء، بدعم من انخفاض مخزونات الخام الأميركية على الرغم من أن فائض الإمدادات بوجه عام ما زال يكبح الأسواق.
وتتجه أنظار السوق صوب البيانات الرسمية، التي تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأميركية، في وقت لاحق، بحثا عن مزيد من البيانات الأحدث بشأن المخزونات.
وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت إلى 51.06 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:51 بتوقيت غرينتش بزيادة 23 سنتا أو ما يعادل 0.45 في المئة عن سعر الإغلاق السابق.
وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 47.71 دولار للبرميل بارتفاع 16 سنتا أو ما يعادل 0.3 في المئة.
وقال معهد البترول الأميركي، الثلاثاء، إن مخزونات النفط الأميركية انخفضت 9.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس إلى 469.2 مليون برميل وذلك مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 3.1 مليون برميل.
لكن مخزونات البنزين زادت 301 ألف برميل مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاض قدره 1.1 مليون برميل.
وتعهدت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون مستقلون مثل روسيا بخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا في الفترة بين يناير من العام الحالي ومارس 2018.
لكن ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي الذي زاد بنحو 12 في المئة منذ منتصف 2016 إلى 9.42 مليون برميل يوميا يبدد أثر معظم هذا الخفض.

- **الشرق الاوسط – الاربعاء 16.08.2017**
  - أشهر تاجر نفط يقفل صندوق تحوط بعد تكبده خسائر كبيرة
  - النفط متماسك بعد موجة بيع قوية
  - التزام أوبك في يوليو الأدنى منذ بدء الاتفاق

التفاصيل:

أشهر تاجر نفط يقفل صندوق تحوط بعد تكبده خسائر كبيرة

آندي هال قال إنه لم يعد قادراً على قراءة السوق
كان خبر إقفال آندي هال، أحد أشهر تجار النفط لصندوق تحوط يديره، صدمة بكل المقاييس.
والسبب الرئيسي في هذه الصدمة هو أن هال، الذي اشتهر بقدرته على قراءة من المخاطرة بأموال المستثمرين في صندوق التحوط «استناباك 2 »توجهات سوق النفط المستقبلية، لم يعد قادراً على قراءة السوق في السنوات القادمة بشكل جيد. وبدلاً الذي يديره، قرر إعادتها بنهاية هذا الشهر؛ متمنياً لهم التوفيق، بعد أن مني الصندوق بخسائر 30 في المائة هذا العام، حسبما عبر في رسالة أرسلها لهم ونشرتها »بلومبيرغ» أول من أمس .ولكن ما الذي جعل هال - الذي

تمكن من قراءة السوق بشكل استثنائي في مطلع العقد الماضي - غير قادر حالياً على مواصلة براعته في هذا المجال؟ يقول هال في الرسالة إن النظرة للأسعار في العام القادم لا تبدو واضحة، وأصبح من الصعب توقع توجهات السوق والأسعار بناء على معطيات العرض والطلب، خصوصاً بعد أن سيطرت بصورة «محبطة» التداولات الإلكترونية التي تتداول النفط إلكترونياً وبصورة ذاتية بناء على لوغاريتمات وصيغ حسابية معقدة. ويرى هال أن التداول الإلكتروني في السوق سيستمر بالاعتماد على هذه المنظومات اللوغاريتمية، وهو ما يعني أن الأمر سيطول، كما أن التلميحات التي لمحت لها منظمة البلدان المصدرة للبترول)أوبك) بأنها ستمدد الاتفاق في العام القادم «إذا ما دعت الضرورة»، علامة على ضعف السوق المتوقع؛ وليس على قوته .وهال اكتسب شهرته بعد أن تمكن من حصد أرباح ضخمة جداً لشركة «فيبرو» لتجارة السلع التي كان يعمل بها، وكانت جزءاً من مصرف «سيتي غروب» الأميركي. وكان هال من أوائل المضاربين الذين رأوا في مطلع العقد الماضي بأن أسعار النفط ستصل إلى 100 دولار في غضون سنوات، في الوقت الذي كانت الأسعار فيه تتداول عند مستويات 20 دولاراً .ويرى هال أن النفط الصخري سيصعب من وضع السوق في العام القادم، حيث إن منتجي النفط الصخري بإمكانهم التحوط من خلال بيع إنتاجهم العام القادم بأسعار عالية الآن، وهو ما يعني استمرارهم في الإنتاج. والسبب في ذلك هو أن أسعار النفط عند مستوى 50 دولاراً «مشجعة». وليس هال الوحيد الذي يعتقد أن النفط الصخري سيصعب من مهمة توازن الأسواق في العام القادم، بل إن رئيس وحدة أبحاث النفط والصناعة في وكالة الطاقة الدولية نيل اتكينسون صرح بذلك في مقابلة مع تلفزيون »بلومبيرغ» بالأمس. وقال اتكينسون إن على «أوبك» أن تستعد لأن تستمر لفترة أطول في محاولة توازن السوق، لأن العملية ستكون صعبة وطويلة بسبب النفط الصخري الذي يتحرك صعوداً مع أي تحسن في الأسعار .وزادت المخاوف حيال زيادة نمو النفط الصخري بعد أن أفادت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الشهري للحفر أول من أمس بأن الإنتاج الأميركي من النفط الصخري من الحقول السبعة الرئيسية في البلاد سوف يشهد ارتفاعا بنحو 117 ألف برميل يوميا خلال سبتمبر (أيلول) ليسجل 149.6 مليون برميل يوميا. وأبرز التقرير الشهري للوكالة الحكومية ارتفاعا في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة خلال كل شهر من العام الجاري حتى الآن .ومن المتوقع أن يشهد الحوض البرميان - الذي يغطي أجزاء من غرب تكساس وجنوب شرقي نيومكسيكو - أكبر زيادة في إنتاج الخام الصخري بين الحقول السبعة الرئيسية بارتفاع قدره 64 ألف برميل يوميا .وبدوره، يرى إد مورس، رئيس الأبحاث في مصرف «سيتي غروب» في مقابلة بالأمس مع تلفزيون «بلومبيرغ»، أن النفط الصخري هو الذي سيكسب الرهان ضد «أوبك»؛ نظراً لقدرة منتجيه على التحوط. وأضاف أن حوض البريميان في أميركا قادر على إنتاج النفط الصخري بكميات «أكبر مما يتوقعها الجميع»، متوقعا أن هذا يشهد العام الجاري والقادم زيادة كبيرة في إنتاج النفط الصخري .ومورس من المدافعين الشرسين عن النفط الصخري. ولا يزال هناك العديد من المحللين غيره الذين لا يتوقعون أن تستمر فورة النفط الصخري في الاستمرار، ويعتقدون أن المنتجين استنفدوا كل الأماكن السهلة التي يمكن الحفر بها ولم يتبق لهم إلا الأماكن الصعبة، وهو ما سيرفع تكلفة الإنتاج.

النفط متماسك بعد موجة بيع قوية

تماسكت أسعار النفط اليوم (الثلاثاء)، بعد موجة بيع كبيرة عقب ارتفاع الدولار، وتأثر الأسعار سلباً، جراء مؤشرات على ضعف الطلب في الصين ثاني أكبر مستهلك للخام في العالم .وبحلول الساعة 15:10 ت. غ، انخفضت أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت 15 سنتاً إلى 58.50 دولار للبرميل. وتراجع الخام الأميركي الخفيف 5 سنتات إلى 54.47 دولار للبرميل .وأظهرت بيانات رسمية أن شركات تكرير النفط الصينية عملت في يوليو (تموز) بأبطأ معدل يومي منذ سبتمبر (أيلول). ويزيد الانخفاض عن التوقعات، مما يثير مخاوف بشأن الطلب الصيني ومستوى المخزونات

المحلية .ويقول محللون إن وفرة الإمدادات من منتجين كبار للنفط بما في ذلك أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والولايات المتحدة، شجعت المستثمرين على التخلي عن مراكز دائنة اشتروها في يوليو خلال فترة ارتفاع الأسعار .وبلغ خام برنت والخام الأميركي أعلى مستوى في شهرين في أوائل أغسطس (آب)، لكنهما انخفضا في الأيام القليلة الماضية، مع تسارع وتيرة الهبوط أمس (الاثنين).

التزام أوبك في يوليو الأدنى منذ بدء الاتفاق

أن تنخفض المخزونات العالمية بشكل كبير، وحتى يحدث هذا يجب أن ترى السوق النفطية المزيد من التخفيضات في الإنتاج من حتى تتحسن أسعار النفط يجب أولاً المنتجين. إلا أن الأرقام الأخيرة للإنتاج في شهر يوليو (تموز) لا تظهر أن هناك تحسنا في مستوى التزام المنتجين باتفاق تخفيض الإنتاج العالمي، الذي بدأ منذ مطلع العام الحالي وسيستمر حتى مارس (آذار) 2018 .، ففي حين تظهر بيانات تتبع الناقلات خفضاً في صادرات بعض دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، تظهر أرقام المصادر الثانوية الستة ويبدو الأمر محيراً قليلاً التي تعتمدها أوبك زيادة إنتاج هذه الدول وبالتالي تدهور مستويات التزامها بالاتفاق. وبحسب بيانات المصادر الثانوية الستة التي تعتمدها أوبك، فإن التزام الدول الاثنتي عشرة الداخلة في اتفاق تخفيض الإنتاج كان في الشهر الماضي عند مستوى 87 في المائة، بعد أن أنتجت هذه الدول 14.30 مليون برميل يومياً، رغم أنها اتفقت على أن تبقي إنتاجها عند مستوى 98.29 مليون برميل يومياً طيلة فترة سريان الاتفاق .ولا تزال المصادر الثانوية الستة تقيم التزام العراق والإمارات العربية المتحدة والجزائر والإكوادور بأقل من مائة في المائة. وكان عدم وصول بعض المنتجين إلى نسبة التزام عند مائة في المائة هو الأمر الذي أزعج وزير الطاقة السعودي خالد الفالح الشهر الماضي في اجتماع لجنة مراقبة إنتاج الدول الداخلة في الاتفاق. وتظهر بيانات المصادر الثانوية أن نسبة التزام العراق في يوليو أبدت تحسناً من يونيو (حزيران)، ولكنها لا تزال متدنية جداً. وبحسب المصادر الثانوية فإن العراق ملتزمة بنسبة 43 في المائة في يوليو مقارنة بنحو 28 في المائة في يونيو .وخفضت المصادر الثانوية التزام السعودية إلى تحت مائة في المائة في يوليو بعد أن قدرت هذه المصادر إنتاج المملكة عند مستوى 064.10 مليون برميل يومياً، بزيادة عن الكمية التي اتفقت عليها المملكة مع أوبك والبالغة 058.10 مليون برميل يومياً .واشتكت الكثير من الدول، من بينها العراق والإمارات من عدم دقة المصادر الثانوية الستة التي تعتمدها أوبك، وأبلغت هذه الدول اللجنة الفنية التي اجتمعت في أبوظبي هذا الشهر بأنها ملتزمة بالاتفاق؛ إلا أن أرقام المصادر الثانوية أضعفت من التزامها .ولكن حتى وإن اشتكت الدول من دقة أرقام المصادر الثانوية، لا تزال أرقام الصادرات تظهر زيادة في إجمالي الكميات التي شحنتها أوبك للأسواق في الشهر الماضي .

وذكرت وكالة «رويترز» في تقرير سابق لوحدة تابعة لها لأبحاث النفط أن صادرات النفط الخام من أوبك ارتفعت إلى مستوى قياسي في يوليو بفضل زيادة كبيرة في صادرات الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة .وبلغت صادرات يوليو 11.26 مليون برميل يوميا، وهو ما يعني زيادة 370 ألف برميل يوميا جاء معظمها من نيجيريا التي زادت شحناتها بمقدار 260 ألف برميل يوميا، بحسب «رويترز .« وانخفضت الشحنات من الشرق الأوسط إلى 14.18 مليون برميل يوميا في يوليو، من 53.18 مليون برميل يوميا، حيث سجلت السعودية والكويت وقطر والعراق انخفاضات. وكان أكبر انخفاض من السعودية التي شحنت 10.7 مليون برميل يوميا في المتوسط بانخفاض 360 ألف برميل يوميا عن يونيو، الذي سجل 46.7 مليون برميل يوميا كما أظهرت بيانات «رويترز .«وتعكف أوبك على خفض الإنتاج نحو 2.1 مليون برميل يوميا، بينما تعمل روسيا ومنتجون آخرون خارج المنظمة على خفض الإنتاج 600 ألف برميل يوميا حتى مارس 2018بهدف دعم أسعار النفط .وتعتمد أوبك على ستة مصادر لاحتساب اتفاق إنتاج دولها الأعضاء، وهذه المصادر هي وكالة الطاقة الدولية، وإدارة

معلومات الطاقة الأميركية، ووكالة أرجوس، ووكالة بلاتس لتسعير النفط، وشركة سيرا للأبحاث، ونشرة بي آي دبليو النفطية الأسبوعية .وقالت وكالة الطاقة الدولية، وهي من المصادر الستة المعتمدة في تقريرها الشهري يوم الجمعة الماضي، إن الطلب العالمي على النفط سينمو بوتيرة أسرع من المتوقعة هذا العام بما يسهم في تقليص تخمة المعروض رغم ارتفاع إنتاج الخام في أميركا الشمالية وضعف التزام أوبك بتخفيضات الإنتاج. أضافت الوكالة التي تقدم المشورة للدول الصناعية بخصوص سياسة الطاقة: «ستتعزز الثقة في أن استعادة التوازن ستستمر إذا لم يبد بعض المنتجين المشاركين في اتفاقات الإنتاج مؤشرات على ضعف عزيمتهم في الوقت الذي يعززون فيه مراكزهم.

- **وطنية – الاربعاء 16.08.2017**
  - ارتفاع سعر البنزين والمازوت والديزل والغاز واستقرار سعر الكاز

التفاصيل:

ارتفاع سعر البنزين والمازوت والديزل والغاز واستقرار سعر الكاز
وطنية - ارتفع سعر صفيحة البنزين 95 اوكتان والمازوت والديزل 300 ليرة والبنزين 98 اوكتان وقارورة الغاز 400 ليرة واستقر سعر صفيحة الكاز .

Local Fuel Prices 16/8/2017

Gasoline 95	23,000 L.L.	+300 L.L.
Gasoline 98	23,700 L.L.	+400 L.L.
Diesel	14,700 L.L.	+300 L.L.
Gasoil	14,400 L.L.	+300 L.L.
Gas (LPG)	13,900 L.L.	+400 L.L.

- **الحياة – الاربعاء 16.08.2017**

• أسعار النفط ترتفع بفضل انخفاض المخزونات الأميركية
• أسعار الوقود تتماسك بعد موجة بيع قوية

التفاصيل:

أسعار النفط ترتفع بفضل انخفاض المخزونات الأميركية

ارتفعت أسعار النفط اليوم (الأربعاء) بدعم من خفض مخزونات الخام الأميركية، على رغم أن فائض الإمدادات بوجه عام ما زال يكبح الأسواق.

وتتجه أنظار السوق صوب البيانات الرسمية التي تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأميركية في وقت لاحق اليوم، بحثاً عن مزيد من البيانات الأحدث في شأن المخزونات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي «مزيج برنت» إلى 51.06 دولار للبرميل بزيادة 23 سنتاً (ما يعادل 0.45 في المئة) عن سعر الإغلاق السابق.

وصعدت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط الأميركي» إلى 47.71 دولار للبرميل بارتفاع 16 سنتاً (ما يعادل 0.3 في المئة).

وقال «معهد البترول الأميركي» أمس أن مخزونات النفط الأميركية انخفضت 9.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 آب (أغسطس) الجاري إلى 469.2 مليون برميل، مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 3.1 مليون برميل.

لكن مخزونات البنزين زادت 301 ألف برميل، مقارنة بتوقعات المحللين انخفاض قدره 1.1 مليون برميل. وعلى نطاق أوسع، يقول المحللون أن وفرة الإمدادات تمنع الأسعار من الارتفاع أكثر.

وتعهدت «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) ومنتجون مستقلون مثل روسيا بخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يومياً في الفترة بين كانون الثاني (يناير) من العام الحالي وآذار (مارس) 2018.

لكن ارتفاع إنتاج النفط الأميركي الذي زاد 12 في المئة منذ منتصف 2016 إلى 9.42 مليون برميل يومياً، يبدد أثر معظم هذا الخفض.

أسعار الوقود تتماسك بعد موجة بيع قوية

تماسكت أسعار النفط أمس بعد موجة بيع كبيرة عقب ارتفاع الدولار، وتأثر الأسعار سلباً بمؤشرات الى ضعف الطلب في الصين ثاني أكبر مستهلك للخام في العالم.

وانخفضت أسعار خام القياس العالمي مزيج «برنت» 15 سنتاً إلى 50.58 دولار للبرميل. وتراجع الخام الأميركي الخفيف خمسة سنتات إلى 47.54 دولار للبرميل. وأظهرت بيانات رسمية، أن شركات تكرير النفط الصينية عملت في تموز (يوليو) بأبطأ معدل يومي منذ أيلول (سبتمبر). ويزيد الانخفاض عن التوقعات، ما يثير مخاوف بشأن الطلب الصيني ومستوى المخزون المحلي.

ويشير محللون إلى أن وفرة الإمدادات من منتجين كبار للنفط بما في ذلك أعضاء في «منظمة البلدان المصدرة للبترول» (أوبك) والولايات المتحدة شجعت المستثمرين على التخلي عن مراكز دائنة اشتروها في تموز خلال فترة ارتفاع الأسعار.

وبلغ خام «برنت» والخام الأميركي أعلى مستوى في شهرين في أوائل آب (أغسطس)، لكنهما انخفضا في الأيام الأخيرة الماضية، مع تسارع وتيرة الهبوط أول من أمس.

وارتفع الدولار أمس بفعل انحسار التوترات حول كوريا الشمالية. ويكبح ارتفاع الدولار الطلب على النفط من جانب المشترين الذين يدفعون ثمن الخام بعملات أخرى. وارتفع مؤشر الدولار، الذي

يقيس قوة العملة الأميركية في مقابل سلة من ست عملات رئيسة، 0.4 في المئة أول من أمس، وارتفع 0.3 في المئة أمس.
وساهم إعلان شركة نيجيرية تابعة لـ «رويال داتش شل» رفعها حالة القوة القاهرة عن صادرات خام «بوني» الخفيف في تعزيز الفائض في السوق. وأظهر مسح أولي أجرته «رويترز» أن مخزون الخام الأميركي انخفض على الأرجح للأسبوع السابع على التوالي، إلى جانب انخفاض محتمل في مخزونات التقطير والبنزين.
إلى ذلك، أكدت بيانات نشرها «مركز التحليل في وزارة الطاقة» أن «انتاج كازاخستان من النفط ومكثفات الغاز ازداد بنسبة 9.9 في المئة بين كانون الثاني (يناير) وتموز (يوليو)، ليصل إلى 49.907 مليون طن»، متجاوزاً حصتها في اتفاق عالمي لخفض الانتاج. ووصل متوسط إنتاج البلد اليومي إلى 235411 طناً توازي 1.724 مليون برميل، أي أنها تجاوزت بنحو 44 ألف برميل الحد المنصوص عليه في اتفاق مع منتجي النفط من «أوبك» وخارجها. وتزامن هذا الارتفاع مع انخفاض في الانتاج الليبي والأذربيجاني، إذ أكد مهندس يعمل في حقل «الشرارة» النفطي الليبي، أن الإنتاج في الحقل انخفض إلى ما بين 130 و150 ألف برميل يومياً من نحو 280 ألفاً جراء الاختراقات الأمنية الأخيرة. وانخفض أيضاً إنتاج النفط الأذربيجاني، وفقاً لما أكدته لجنة الإحصاءات الحكومية.
وأشارت إلى أن إجمالي إنتاج البلد من النفط بلغ 22.5 مليون طن خلال الفترة من كانون الثاني إلى تموز، بانخفاض 8.1 في المئة عن الفترة المقابلة من 2016.
إلى ذلك، أكد مصدران أن شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن عرضت بيع 330 ألف كيلولتر (2.08 مليون برميل) من خام «الخفجي» من احتياطاتها الاستراتيجية في مزايدة. وأضافا: «سيتم تحميل الشحنة من ميناء شيبوشي بين تشرين الأول (أكتوبر) من العام الجاري وشباط (فبراير) 2018. وعلى المشترين تقديم عروض شراء خام «الخفجي» بعلاوة على سعر البيع الرسمي للخام العربي الثقيل السعودي خلال شهر التحميل.
وفي سياق متصل بالشأن الفنزويلي، لفت تجار ومحللون في قطاع النفط إلى أن آسيا ستكون المستفيد الأكبر من أي عقوبات قد تفرضها الولايات المتحدة على قطاع النفط في فنزويلا، إذ تمكن إعادة توجيه صادرات الدولة العضو في «أوبك» إلى آسيا لسد فجوة تسببت بها خفوضات إنتاج الخام.
وتدرس واشنطن فرض عقوبات على قطاع النفط الفنزويلي رداً على الحملات التي يشنها الحزب الاشتراكي الحاكم على مسؤولين وأحزاب معارضين للحكومة. وقد يتسبب فرض حظر على الخام الفنزويلي في توقف الواردات الأميركية منه والبالغة نحو 740 ألف برميل يومياً.
وسترحب المصافي الآسيوية بالخام الثقيل، إذ قلصت خفوضات الإنتاج التي تنفذها «أوبك» هذا النوع من الخام بشكل رئيس. وفي الوقت ذاته، يعزز بدء تشغيل مصاف جديدة الطلب على الخام. ويشير محللون وتجار إلى أن الصين والهند، أكبر مشتريين للخام الفنزويلي بعد الولايات المتحدة، لديهما مجال لزيادة وارداتهما، في حين تسعى شركات تكرير أخرى في شمال آسيا، تملك معدات متطورة بما يكفي لتكرير الخام الفنزويلي الثقيل، للاستفادة من هذه الإمدادات.

- **جريدة الحريدة – الاربعاء 16.08.2017**
  - سعر برميل النفط ينخفض ليبلغ 47.41 دولار
  - «الطاقة الدولية»: أمام «أوبك» طريق طويل لاستنفاد المخزونات الزائدة

التفاصيل:

سعر برميل النفط ينخفض ليبلغ 47.41 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1ر05 دولار في تداولات أمس الثلاثاء ليبلغ مستوى 47ر41 دولار أميركي مقابل 48ر46 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية بقيت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام قرب أدنى مستوياتها في ثلاثة أسابيع خلال تداولات أمس وسط استمرار المخاوف من وفرة المعروض في الأسواق العالمية.

وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنحو 37 سنتا لتصل إلى مستوى 47ر22 دولار للبرميل كما انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) تسليم أكتوبر أمس بنحو 50 سنتا لتصل إلى مستوى 50ر23 دولار للبرميل.

«الطاقة الدولية»: أمام «أوبك» طريق طويل لاستنفاد المخزونات الزائدة

أكدت وكالة الطاقة الدولية أن منظمة "أوبك" لن تتمكن من إنهاء تخمة المعروض النفطي العالمي قريباً، مرجعة ذلك إلى أن أي زيادة في الأسعار سيكون من شأنها تعزيز إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وقال كبير محللي أسواق النفط في الوكالة نيل أتكينسون خلال مقابلة مع "تلفزيون بلومبرغ، إن عملية إعادة التوازن عنيدة، وإذا كانت "أوبك" ترغب في خفض المخزونات وصولاً إلى متوسط الخمس سنوات، فعليها أن تنتظر ذلك لفترة طويلة.

وأضاف أتكينسون أن مرونة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة وقدرتهم على إنتاج المزيد من الخام بتكلفة منخفضة نسبياً يعني أن أي انتعاش في الأسعار سيشجع هؤلاء المنتجين على توسيع أعمالهم.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري حول أسواق النفط الصادر الأسبوع الماضي، إن جهود "أوبك" أسفرت عن انخفاض المخزونات العالمية بمعدل نصف مليون برميل يومياً خلال الربع الثاني.

لكنها أشارت في الوقت ذاته إلى أن المخزونات ما زالت زائدة عن متوسط الخمس سنوات بمقدار 219 مليون برميل.

وبحسب تقرير لموقع "أويل بريس" كانت مشاعر المستثمرين متقلبة منذ بداية موسم الصيف، وعلى الرغم من الهبوط الأخير لأسعار النفط، أكدت الوكالة أن الأمور تسير على نحو جيد وتواصل التحسن.

وانخفضت المخزونات العالمية في الربع الثاني بمقدار نصف مليون برميل يومياً، وتشير البيانات الأولية لشهر يوليو إلى استمرار التراجع القوي للمخزون، خصوصاً في الولايات المتحدة، التي سجلت تراجعاً قدره 790 ألف برميل يومياً.

وفي حال انخفضت مخزونات النفط العالمية بمقدار نصف مليون برميل يومياً حتى مارس المقبل، الذي يشهد انقضاء أجل اتفاق "أوبك" لخفض الإنتاج، فإن المخزونات العالمية ستظل مرتفعة بنحو 60 مليون برميل.

بمعنى آخر، حتى لو استمرت الأمور على ما يرام كما ترى الوكالة ودون ظهور أي عوائق، لن يتحقق التوازن الذي طال انتظاره حتى مع انتهاء أمد خطة المنتجين لكبح فوائض السوق.

من ناحية أخرى، ارتفع الإنتاج الليبي خلال شهر يوليو بمقدار 154 ألف برميل يومياً ليصل إلى مستوى جديد أعلى مليون برميل يومياً، وأضافت نيجيريا نحو 34 ألف برميل يومياً لإنتاجها.

وعوضت هذه الإضافات بشكل جزئي جراء تراجع إنتاج كل من فنزويلا وأنغولا والإمارات والعراق بنحو 100 ألف برميل يومياً، ومع ذلك زاد الإنتاج الجمعي لـ"أوبك" بمقدار 172 ألف برميل يومياً خلال الشهر الماضي.

- **صحيفة الاقتصادية – الاربعاء 16.08.2017**
  - انخفاض المخزونات الأمريكية يرفع أسعار النفط
  - تجار نفط: آسيا المستفيد الأكبر من العقوبات الأمريكية المحتملة على فنزويلا
  - "الصخري" الأمريكي إلى أعلى مستوى منذ عامين .. 6.15 مليون برميل يوميا
  - إنتاج النفط الأذربيجاني يتراجع 8.1% بين يناير ويوليو
  - إنتاج قازاخستان من النفط يرتفع 10% بين يناير ويوليو متجاوزا حصتها في "أوبك"
  - السيارات الكهربائية لن تشكل تهديدا للطلب العالمي على النفط
  - الغاز السعودي .. استراتيجية جديدة للطاقة
  - الصناعة النفطية تستخرج المزيد بإنفاق أقل
-

التفاصيل:

انخفاض المخزونات الأمريكية يرفع أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط اليوم الأربعاء بدعم من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية على الرغم من أن فائض الإمدادات بوجه عام ما زال يكبح الأسواق.

وتتجه أنظار السوق صوب البيانات الرسمية التي تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في وقت لاحق اليوم بحثا عن مزيد من البيانات الأحدث بشأن المخزونات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت إلى 51.06 دولار للبرميل بحلول الساعة 0651 بتوقيت جرينتش بزيادة 23 سنتا أو ما يعادل 0.45 في المئة عن سعر الإغلاق السابق.

وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى 47.71 دولار للبرميل بارتفاع 16 سنتا أو ما يعادل 0.3 في المئة.

وقال معهد البترول الأمريكي أمس الثلاثاء إن مخزونات النفط الأمريكية انخفضت 9.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس آب إلى 469.2 مليون برميل وذلك مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 3.1 مليون برميل.

لكن مخزونات البنزين زادت 301 ألف برميل مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاض قدره 1.1 مليون برميل.

وعلى نطاق أوسع، يقول المحللون إن وفرة الإمدادات تمنع الأسعار من الارتفاع أكثر.

وتعهدت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون مستقلون مثل روسيا بخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا في الفترة بين يناير كانون الثاني من العام الحالي ومارس آذار 2018.

لكن ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي الذي زاد بنحو 12 في المئة منذ منتصف 2016 إلى 9.42 مليون برميل يوميا يبدد أثر معظم هذا الخفض.

تجار نفط: آسيا المستفيد الأكبر من العقوبات الأمريكية المحتملة على فنزويلا
قال تجار ومحللون بقطاع النفط إن آسيا ستكون المستفيد الأكبر من أي عقوبات قد تفرضها الولايات المتحدة على قطاع النفط في فنزويلا، حيث يمكن إعادة توجيه صادرات الدولة العضو في أوبك إلى آسيا لسد فجوة تسببت بها تخفيضات إنتاج الخام.
وتدرس واشنطن فرض عقوبات على قطاع النفط الفنزويلي ردا على الحملات التي يشنها الحزب الاشتراكي الحاكم على مسؤولين وأحزاب معارضين للحكومة، بحسب "رويترز". وقد يتسبب فرض حظر على الخام الفنزويلي في توقف الواردات الأمريكية منه والبالغة نحو 740 ألف برميل يوميا.
وسترحب المصافي الآسيوية بالخام الثقيل، حيث قلصت تخفيضات الإنتاج التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هذا النوع من الخام بشكل رئيس. وفي الوقت ذاته يعزز بدء تشغيل مصاف جديدة الطلب على الخام.
ويقول محللون وتجار إن الصين والهند، أكبر مشتريين للخام الفنزويلي بعد الولايات المتحدة، لديهما مجال لزيادة وارداتهما في حين تسعى شركات تكرير أخرى في شمال آسيا، تملك معدات متطورة بما يكفي لتكرير الخام الفنزويلي الثقيل، للاستفادة من هذه الإمدادات.
وكانت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قد أظهرت أن واردات الولايات المتحدة النفطية من فنزويلا هبطت في الأسبوع المنتهي في الرابع من آب (أغسطس) الجاري، إلى أدنى مستوى منذ الأسبوع المنتهي في الثالث من آذار (مارس) الماضي، عند 507 آلاف برميل يوميا. وانخفض متوسط أربعة أسابيع إلى 655 ألف برميل يوميا.
واستهلكت شركات تكرير مثل فاليرو وماراثون مزيدا من الخام الخفيف لتبديد أثر تقلص إمدادات الخام الثقيل القادمة من فنزويلا ودول أخرى من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).
وكانت فنزويلا في ما مضى أغنى بلدان أمريكا الجنوبية نظرا لضخامة احتياطيها النفطي، غير أن تراجع أسعار الخام وجه ضربة قاسية للبلد الذي بات اقتصاده يرزح تحت وطأة الكساد والتضخم ومديونية كبيرة.
بحسب صندوق النقد الدولي، يوازي إجمالي الناتج المحلي في فنزويلا 333 مليار دولار. غير أن هذا المعدل محتسب وفقا لسعر الصرف الرسمي. لكن في حال اعتُمد سعر الصرف في السوق السوداء، فإن هذا الرقم ينخفض بشكل كبير إلى أكثر من النصف تقريبا، بحسب محللين فنزويليين. أما الحكومة، فإنها لا تقدم أرقاما رسمية.
ويشهد الاقتصاد تراجعا شديد الوقع منذ عام 2014. وقد انخفض إجمالي الناتج المحلي العام الماضي بنسبة 10 في المائة. ومن المرتقب أن ينخفض هذه السنة أيضا بنسبة 7.4 في المائة، بحسب صندوق النقد الدولي الذي توقع تراجعا بنسبة 4.1 في المائة العام المقبل.
وأكبر عقبة يواجهها الفنزويليون في معيشتهم هي الارتفاع الصاروخي في الأسعار مقرون بنقص في الأغذية والأدوية.
ومن المتوقع أن تتخطى نسبة التضخم 700 في المائة هذه السنة وتواصل ارتفاعها سنة 2018.
ومنذ عام 2003، تفرض السلطات رقابة مشددة على أسعار الصرف تُقيّد التداولات بالدولار وتعزز رواجه في السوق السوداء. وتحتاج فنزويلا إلى استدانة 25 إلى 35 مليار دولار في السنة، بحسب تقديرات البنك الدولي.
وتتخطى ديون الحكومة وشركة النفط الوطنية 100 مليار دولار، أي أنها تكلف سنويا نحو عشرة مليارات. وتمتلك الحكومة عشرة مليارات دولار بالعملات، غالبيتها على شكل سبائك ذهب من الصعب تحويلها بسرعة.
وتضع السلطات الفنزويلية تسديد الديون على رأس أولوياتها، مفضلة دفع مستحقاتها المالية على استيراد الأغذية والأدوية التي تشتد الحاجة إليها.
ولفنزويلا أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم. والبلد يعتمد كثيرا على هذه المادة الأولية التي تشكل 96 في المائة من صادراته ونصف إيرادات الدولة.
وتنتج شركة النفط الوطنية "بي دي في إس أيه" 1.9 مليون برميل نفط يوميا، 40 في المائة منها (أي نحو 760 ألفا) يُصدَّر إلى الولايات المتحدة، أكبر مشتر للنفط الفنزويلي. ولا تؤمن كراكاس

سوى 8 في المائة من واردات النفط إلى الولايات المتحدة التي تعول خصوصا على كندا والسعودية.
والجزء المتبقي من الإنتاج النفطي (40 في المائة تقريبا أيضا) يستخدم لتسديد الديون للصين وروسيا، بحسب مختصين. وما انفك إنتاج النفط الخام في فنزويلا يتراجع خلال السنتين الماضيتين بسبب نقص في السيولة اللازمة لتحديث الحقول النفطية.

"الصخري" الأمريكي إلى أعلى مستوى منذ عامين .. 6.15 مليون برميل يوميا

أكد تقرير "ريج زون" الدولي المتخصص في المنصات النفطية أن المنتجين الأمريكيين أبقوا على أنشطة الحفر متسارعة للحصول على مزيد من النفط الخام في ظل أسعار ملائمة نسبيا لهم حيث وصل عدد منصات الحفر النشطة إلى أعلى مستوى لها منذ نيسان (أبريل) 2015، مشيرا إلى توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بوصول الإنتاج من النفط الصخري الزيتي الأمريكي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 6.15 مليون برميل يوميا في أيلول (سبتمبر) المقبل.
وأوضح التقرير أن هبوط الأسعار في الأيام الماضية يرجع إلى انخفاض أنشطة التكرير في الصين في تموز (يوليو) الماضي وذلك إلى أدنى مستوى لها في ثلاث سنوات إضافة إلى صعود الدولار الأمريكي أمام بقية العملات الرئيسة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط كما هبطت أسعار العقود الآجلة في نيويورك بنحو 2.5 في المائة.
ولفت التقرير إلى تراجع إمدادات النفط في ليبيا بعد تقلص إنتاج حقل شرارة – أكبر حقول البلاد – بنحو 30 في المائة، بسبب تجدد المشكلات الأمنية ما كبح نسبيا تسجيل المزيد من الخسائر السعرية.
وأفاد التقرير الدولي بأن أنشطة تكرير النفط الصينية سجلت في يوليو انخفاضا بنسبة 4.4 في المائة مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 10.76 مليون برميل يوميا.
وذكر التقرير الدولي أن منظمة "أوبك" أصبحت على مقربة من زيادة خفض إنتاجها وهي علامة على المرونة في التعامل مع متغيرات السوق وعلى وجود حافز قوي للمنتجين من أجل استعادة الاستقرار في السوق، مبينا أن إمدادات النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة لن تقاوم كثيرا خطة "أوبك" وسوف تستجيب للتحولات الجارية في السوق.
وأكد أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن توقعات السوق لمسار أسعار النفط الخام على المدى الطويل.
وفي سياق متصل، مالت أسعار النفط إلى التماسك بعدما تعرضت لضغوط سلبية ناتجة عن ضعف الطلب الصيني وصعود الدولار الأمريكي.
وتحيط بالسوق أجواء إيجابية نتيجة استمرار تقلص المخزونات الأمريكية نتيجة قوة الطلب الموسمي والتزام كبار المنتجين بتخفيض الصادرات للتعجيل بتوازن العرض والطلب.
وفي هذا الإطار، قال لـ"الاقتصادية"، أندرياس جيني مدير شركة ماكسويل كوانت للخدمات النفطية، إن عودة تعطل الإمدادات في ليبيا ونيجيريا إلى جانب تباطؤ نشاط المصافي في الصين جدد المخاوف في السوق من انكماش مستويات الطلب، مشيرا إلى أن جهود استعادة الاستقرار في السوق تؤتي ثمارها بالفعل ولكن بوتيرة أقل بسبب وجود بعض العوامل السلبية المقاومة ما أبقى السوق على حالة التقلبات السعرية المتوالية.
وذكر أن المعروض العالمي مازال يشهد زيادات واسعة من قبل كبار المستثمرين على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دول "أوبك" بالتعاون مع المنتجين المستقلين لتقييد الإنتاج والحد من المعروض العالمي، لافتا إلى أن المخاوف بشأن الطلب الصيني عادت لتطفو من جديد على الساحة بعد انحدار مستويات الطلب في مصافي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ما يجدد القلق على مدى اعتماد الصينيين على النفط الخام مستقبلا .

واعتبر أن أخبار ضعف نشاط المصافي والطلب بشكل عام على النفط في الصين يجب ألا تكون مصدر قلق إذ إن أساسيات السوق جيدة وجهود "أوبك" بدأت في التأثير بشكل جيد على تقليص المخزونات، مشيرا إلى وجهة مركزية الطلب تتحول إلى الهند وباكستان والعديد من الاقتصادات الناشئة، معتبرا أن الصين بدأت في وقت سابق من هذا العام تحجيم نشاط المصافي نسبيا.
من جانبه، أوضح لـ"الاقتصادية" فيت برونر مدير شركة بروفي كوول الصناعية في بولندا، أن وفرة المعروض لن تستمر كثيرا في ضوء اتفاق خفض الإنتاج الذي من المرشح أن يتم العمل به لفترة طويلة وسيسهم مع النضوب الطبيعي في الآبار القائمة في الحد تدريجيا من تخمة الأسواق، مبينا أنه خلال عام أو اثنين على أقصى تقدير سوف يستعيد السوق التوازن المستهدف في علاقة العرض والطلب.
وأفاد بأن تراجع مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 3.6 مليون برميل الأسبوع الماضى مؤشر جيد على تعافي السوق ويجب أن يدعم في الفترة المقبلة بمزيد من امتثال المنتجين لخفض الإنتاج وتحجيم الإمدادات الأمريكية للحفاظ على أسعار مناسبة وداعمة للاستثمار.
بدورها، قالت لـ"الاقتصادية" نينا انيجبونجو المحللة الروسية ومختصة التحكيم الاقتصادي، إن العقوبات الأمريكية المحتملة ضد فنزويلا سيكون لها تأثيرات واسعة على نمو أسعار النفط، متوقعة أن تسعى "أوبك" إلى دعم اقتصاديات الدول العضو بها من خلال تسهيل زيادة صادراتها إلى الأسواق الآسيوية وتخفيف قيود خفض الإنتاج عليها.
وذكرت أن النفط الثقيل الفنزويلي عليه مستوى طلب جيد في الأسواق الآسيوية، ما يقلل من تأثير العقوبات التي تواجه فنزويلا بمنع مزج النفط الفنزويلى الثقيل بالخام الأمريكي الخفيف وإعادة تصديره، ولكن المشكلة الأصعب التي تواجه قطاع النفط في فنزويلا هي ضعف الاستثمارات وخروج شركات الطاقة الكبرى من السوق.
وأوضحت أن بعض التقارير الدولية التي تتحدث عن ضعف امتثال روسيا لخفض الإنتاج غير صحيحة حيث إن روسيا متمسكة باستمرار الثقة والشراكة مع منظمة "أوبك" وتنفيذ كل متطلبات اتفاق فيينا على الرغم من الصعوبات الفنية وتعدد الشركات المنتجة في روسيا وتباين رؤاها للتعامل مع تطورات السوق.
وفيما يخص الأسعار، تماسكت أسعار النفط أمس، بعد موجة بيع كبيرة عقب ارتفاع الدولار، وتأثرت الأسعار سلبا من جراء مؤشرات على ضعف الطلب في الصين ثاني أكبر مستهلك للخام في العالم.
وانخفضت أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت 15 سنتا إلى 50.58 دولار للبرميل، بحلول الساعة 1015 بتوقيت جرينتش. وتراجع الخام الأمريكي الخفيف خمسة سنتات إلى 47.54 دولار للبرميل.
وأظهرت بيانات رسمية أن شركات تكرير النفط الصينية عملت في تموز (يوليو) الماضي، بأبطأ معدل يومي منذ أيلول (سبتمبر) الماضي. ويزيد الانخفاض عن التوقعات ما يثير مخاوف بشأن الطلب الصيني ومستوى المخزونات المحلية.
ويقول محللون إن وفرة الإمدادات من منتجين كبار للنفط بما في ذلك أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" والولايات المتحدة شجعت المستثمرين على التخلي عن مراكز دائنة اشتروها في يوليو خلال فترة ارتفاع الأسعار.
وبلغ خام برنت والخام الأمريكي أعلى مستوى في شهرين في أوائل آب (أغسطس) لكنهما انخفضا في الأيام القليلة الماضية، مع تسارع وتيرة الهبوط أمس الأول.
وارتفع الدولار أمس، بفعل انحسار التوترات حول كوريا الشمالية. ويكبح ارتفاع الدولار الطلب على النفط من جانب المشترين الذين يدفعون ثمن الخام بعملات أخرى.
كما أسهم إعلان شركة نيجيرية تابعة لـ"رويال داتش شل" رفعها حالة القوة القاهرة عن صادرات خام بوني الخفيف في تعزيز الفائض في السوق.
في المقابل، ارتفعت أسعار النفط قليلا بالسوق الأوروبية أمس، لتتماسك فوق أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع المسجل في وقت سابق من تعاملات السوق الآسيوية، بدعم توقعات استمرار

انخفاض المخزونات في الولايات المتحدة خلال فترة الطلب الموسمي القوي، ويكبح المكاسب
تقرير حكومي أشار إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري إلى مستوى قياسي جديد خلال أيلول (سبتمبر) المقبل.
وارتفع الخام الأمريكي إلى مستوى 47.65 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 47.49 دولار، بحلول الساعة 09:10 بتوقيت جرينتش، وسجل أعلى مستوى 47.71 دولار، وأدنى مستوى 47.33 دولار الأدنى منذ 25 تموز (يوليو) الماضي.
وصعد خام برنت إلى مستوى 50.85 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 50.64 دولار، وسجل أعلى مستوى 50.87 دولار، وأدنى مستوى 50.42 دولارا الأدنى منذ 26 يوليو.
وأنهي النفط الخام الأمريكي "تسليم سبتمبر" تعاملات أمس الأول، منخفضا بنسبة 2.5 في المائة، وفقدت عقود برنت "عقود أكتوبر" نسبة 2.6 في المائة، في ثاني خسارة خلال ثلاثة أيام، وبأكبر خسارة منذ 21 تموز (يوليو) الماضي، بفعل مخاوف الإنتاج الأمريكي وضعف الطلب الصيني.
وتصدر اليوم البيانات الرسمية عن طريق إدارة معلومات الطاقة، وتشير التوقعات إلى انخفاض بنحو 3.6 مليون برميل، في سابع انخفاض أسبوعي على التوالي.
وفي ظل الطلب الموسمي القوي، انخفضت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 33 مليون برميل منذ مطلع حزيران (يونيو) الماضي، وانخفضت لأدنى مستوى لها منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2016 خلال الأسبوع المنتهي 4 آب (أغسطس).
ووفقا لتقرير شهري صادر عن الحكومة الأمريكية، فإنه من المتوقع أن يرتفع الإنتاج في حقول النفط الصخري إلى إجمالي 6.15 مليون برميل يوميا في أيلول (سبتمبر) المقبل، ليسجل أعلى مستوياته على الإطلاق.
وتعكف منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" خلال الفترة الأخيرة على رفع نسبة امتثال أعضائها المشاركين في اتفاق خفض الإنتاج العالمي بنحو 1.8 مليون برميل مع المنتجين المستقيلين، وتراجعت هذه النسبة لأدنى مستوياتها في حزيران (يونيو) الماضي، منذ بداية تنفيذ الاتفاق في كانون الثاني (يناير) الفائت.
وحجبت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس، أسعار سلة خامتها بسبب العطلة العامة في النمسا.

إنتاج النفط الأذربيجاني يتراجع 8.1% بين يناير ويوليو

قالت لجنة الإحصاءات الحكومية في أذربيجان اليوم الثلاثاء إن إجمالي إنتاج البلاد من النفط بلغ 22.5 مليون طن خلال الفترة من يناير كانون الثاني إلى يوليو تموز، بانخفاض 8.1 بالمئة عن الفترة المقابلة من 2016 .

إنتاج قازاخستان من النفط يرتفع 10% بين يناير ويوليو متجاوزا حصتها في "أوبك"

أظهرت بيانات نشرها مركز التحليل بوزارة الطاقة أن انتاج قازاخستان من النفط ومكثفات الغاز زاد بنسبة 9.9 بالمئة في الفترة بين يناير كانون الثاني ويوليو تموز 2017 ليصل إلى 49.907 مليون طن متجاوزا حصتها في اتفاق عالمي لخفض الانتاج.
ووصل متوسط إنتاج البلاد اليومي إلى 235411 طنا توازي 1.724 مليون برميل أي أنها تجاوزت بنحو 44 ألف برميل الحد المنصوص عليه في اتفاق مع منتجي النفط من أوبك وخارجها.

السيارات الكهربائية لن تشكل تهديدا للطلب العالمي على النفط
لن يرتفع استخدام السيارات الكهربائية لأن البطاريات أصبحت أرخص ثمناً. ولن يكون هناك انتشار لها على نطاق واسع بوتيرة مماثلة للهواتف النقالة. ولن تقلد جميع دول العالم سياسة النرويج. التهديد من السيارات الكهربائية مبالغ فيه.
ومن النتائج الرئيسة الأخرى التي توصلت إليها التوقعات السنوية لسوق النفط الطويل الأجل حتى عام 2040 الصادرة عن مركز حقائق الطاقة العالميةFGE ، أنه في الوقت الذي ستحقق فيه السيارات الكهربائية حصة أكبر في السوق، فإن نموها سيتباطأ، كما أن ظهورها لن يعرقل نمو الطلب العالمي على النفط على مدى العقود المقبلة. في عام 2040، ما زال المركز الاستشاري يتوقع أن 60 في المائة من الأسطول العالمي للمركبات الخفيفة - الذي بحلول ذلك الوقت سيصل إلى 1.8 مليار مركبة - ستعمل بالبنزين. في حين أنه في الوقت الحاضر 80 في المائة من أسطول المركبات الخفيفة البالغ 1.1 مليار يعمل بالبنزين. نعم المزيد من المركبات الكهربائية والهجينة ستكون على الطريق بحلول ذلك الوقت، ولكنها ستمثل أقل من ثلث الأسطول (29 في المائة) حسب الدراسة.
لذلك النظرة الواقعية لمستقبل النقل البري يجب أن تتخذ نهجا شاملا. نجاح التحول إلى السيارات الكهربائية سيعتمد على مجموعة من العوامل، ولن يتم التحول إلا إذا أسهمت جميع الجوانب الداعمة بالقدر نفسه. فعلى سبيل المثال، تعتبر الحوافز والإعانات الحكومية أمرا حيويا لكهربة قطاع النقل البري على نطاق واسع. في جميع الأسواق التي وصلت فيها السيارات الكهربائية إلى أرقام مبيعات كبيرة، كانت الإعانات الكبيرة، أو لا تزال، بالغة الأهمية. في معظم الحالات، تؤدي إزالة هذه الإعانات إلى انخفاض كبير في مبيعات المركبات الكهربائية.
بلدان مثل النرويج، أقنع الدعم عديدا من المستهلكين فيها بشراء المركبات الكهربائية كسيارات ثانية، لكن هذا النموذج لا يكاد يكون مناسبا للمناطق الأقل تطورا في العالم، التي ستشهد تشغيل أعداد كبيرة من السيارات على مدى العقود المقبلة. حتى الصين، مهد سياسة كهربة السيارات، تكافح اليوم من أجل الحفاظ على إعاناتها.
لقد انخفضت أسعار البطارية بشكل كبير على مدى العقد الماضي، مع زيادة موازية في كثافة طاقة البطارية. لكن الشركات المصنعة لم تصل بعد إلى مستويات مناسبة للإنتاج على نطاق كبير، ولا يزالون لا يستطيعون التنافس على الأسعار والمدى مع سيارات البنزين والديزل. وهذا عامل حاسم في غياب البنية التحتية للشحن على نطاق واسع في معظم أنحاء العالم. ويمكن أن يتغير ذلك - ولكن ليس وشيكا. في هذا الجانب، يتوقع المركز ألا تتحقق الظروف المواتية إلا في عام 2030 تقريبا.
قوى السوق الأخرى تتحرك ضد المركبات الكهربائية أيضا. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، كانت حصة سيارات الدفع الرباعي للمبيعات الجديدة في عام 2016، 60 في المائة، في الصين 36 في المائة؛ ونحو 25 في المائة في أوروبا والهند. كما أن انخفاض أسعار النفط سيدعم هذا الاتجاه على المدى المتوسط. ويعتبر هذا أمرا مهما لمستقبل السيارات الكهربائية، لأنه يعني أن الناس يقبلون على شراء سيارات الدفع الرباعي مرة أخرى. وبالتالي فإن التحسن البطيء نسبيا في كثافة طاقة البطارية سيظل مشكلة فنية يصعب التغلب عليها، حيث إنه كلما كانت السيارة أثقل، سيكون من الصعب زيادة مداها باستخدام البطاريات. حزم بطاريات أكبر، الذي يستخدم اليوم لزيادة مدى السيارات الكهربائية، ليس حلا مستداما، لأنه يزيد من وزن السيارة وبالتالي الحد من المسافة.
وعلاوة على القيود التقنية، هناك مشكلة القدرة الإنتاجية - وهي الرياح المعاكسة لكل من البطاريات والمركبات الكهربائية معا. باعت أكبر أربع شركات لصناعة السيارات في العالم نحو 40 مليون سيارة في عام 2016، ولكن فقط 0.5 مليون من السيارات المباعة عالمياً كانت كهربائية. وكانت مبيعات السيارات الكهربائية بأسعار معقولة من قبل «نيسان»، «رينو» «ميتسوبيشي»، نحو 100 ألف في العام الماضي. وكان ذلك أقل من 1 في المائة من إجمالي المبيعات.
ومع بيع مزيد من السيارات، ستكون قيود القدرة الإنتاجية أكثر إلحاحا. في السيناريو الأساسي

يتوقع مركز حقائق الطاقة العالمية أن تصل مبيعات السيارات الكهربائية في العالم إلى 37 مليونا في عام 2040، وهو ما يمثل 26 في المائة من إجمالي مبيعات المركبات الخفيفة. على افتراض متوسط قدرة بطارية 60 كيلوواط ـ ساعة، حتى هذه الحصة السوقية المتواضعة ستحتاج إلى طاقة إنتاج بطاريات بنحو 2.2 تيراواط ـ ساعة سنويا، – أي 64 مرة أكبر من قدرة مصنع تسلا.
ويجب أن نضع في اعتبارنا أيضا، أن البطاريات لا تستخدم فقط للسيارات، التي تمثل فقط ربع الاستخدام العالمي لبطاريات الليثيوم. لذلك ستواجه السيارات الكهربائية منافسة قوية من قبل الصناعات الأخرى.
ويرى المركز أن المركبات الكهربائية ستكون مهمة في الأسواق المتخصصة مثل كاليفورنيا، التي بيع فيها نصف عدد المركبات الكهربائية التي بيعت في الولايات المتحدة مجتمعة على مدى السنوات الخمس الماضية، أو في الأسواق المدعومة بشدة مثل النرويج.
ولكن حتى مع الافتراضات الأكثر تفاؤلا لكل من العوامل المذكورة أعلاه، فإنه من الصعب أن نرى تحولا سريعا إلى كهربة السيارات على الصعيد العالمي. إذا اتبعت البلدان النامية نمط الغرب من حيث عدد السيارات، فإن الطلب على البنزين سينمو بشكل كبير. في هذا الجانب، يتوقع المركز أن ينمو أسطول المركبات الخفيفة في آسيا بنحو 0.5 مليار سيارة بين عامي 2015 و 2040، وهذا يعادل تقريباً ضعف عدد المركبات التي ستباع في باقي العالم في تلك الفترة. وبحلول عام 2040، سيكون نصف مركبات العالم تقريبا على الطرق الآسيوية. ويضيف المركز، أنه إذا كان عدد السيارات في الصين على مدى العقود القادمة يتبع النمط الأمريكي، فهذا من شأنه أن يضيف نحو تسعة ملايين برميل يوميا للطلب العالمي على البنزين بحلول عام 2040، حتى لو كان العدد 130 مليون مركبة كهربائية على الطريق في الوقت نفسه.

الغاز السعودي .. استراتيجية جديدة للطاقة

تمضي المملكة قدما على صعيد رفع الاعتماد على الغاز الطبيعي، لأسباب عديدة، من بينها تعزيز حماية البيئة، بينما يعد الغاز المادة الأكثر نظافة قياسا بالنفط ومشتقاته. وفي السعودية إمكانية كبيرة في هذا المجال، ليس فقط في الجانب المتعلق بالاحتياطيات من الغاز، بل أيضا من جهة الاعتماد الكلي على الكفاءات الوطنية السعودية في القيام بأعمال الإنتاج والتوزيع والضغط وغير ذلك مما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي. وهذا الجانب على وجه الخصوص، يمثل قفزة نوعية للسعودية، علما بأنه يشكل محورا رئيسا من "رؤية المملكة 2030" وبرنامج التحول المصاحب لها. فهذه "الرؤية" تركز من جملة ما تركز على التوطين المنهجي في القطاعات الإنتاجية الوطنية، وعلى رأسها قطاع الطاقة والبترول. ومن هنا يمكن النظر إلى محطة الضخ رقم (3) التي تبعد 100 كلم متر عن الرياض، على أنها مشروع آخر جديد، يمضي قدما باستراتيجية المملكة التنموية، ويعزز آليات "الرؤية" الماضية أيضا قدما في تحقيق أهدافها. شبكة الغاز السعودية الرئيسة تعتزم رفع مستوى طاقتها إلى 9.0 مليار قدم مكعبة يوميا في نهاية العام الجاري، وهذا يتطلب مزيدا من العمل في هذا الاتجاه. والمحطة الثالثة (بعد الاثنتين الرئيستين) ستساعد على مزيد من الإنتاج، لتحقيق الهدف العام في البلاد المتعلق بالغاز الطبيعي. المهم، أن المحطات الثلاث تدار وتعمل بسواعد سعودية خالصة، حققت نجاحات كبيرة في مجال تخصصها، إلى درجة أنها حصلت على جائزة عالمية في الامتياز حتى قبل أن يتم استكمال المشروع، وهو أمر لا يحدث عادة في أي مجال من المجالات. المشروع يتضمن (كما أعلنت "أرامكو") مد 960 كيلو مترا من الأنابيب بقطر 56 بوصة. إضافة طبعا إلى متطلبات أخرى للتشغيل. وهذه خطوة متجددة في الواقع في سياق سياسة الطاقة في المملكة. ويبقى الكادر الوطني هو الأهم، فهو ينفذ استراتيجية وطنية بعيدة المدى في قطاع هو الأهم على الإطلاق في أي بلد كان. وبات واضحا أن الخبرات الوطنية السعودية تتعاظم أيضا، من خلال التدريب والتأهيل والابتعاث خصوصا في المجالات الحيوية التي تخدم "رؤية المملكة 2030". والمشروع بحد ذاته يخدم اقتصاد البلاد، وفقا للمسؤولين في

"أرامكو" حيث سيتيح لها الإيفاء بالتزاماتها بتزويد غاز البيع إلى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ومحطة توليد الكهرباء المتكاملة "رابغ 2". وفي كل الأحوال لا يمكن النظر إلى هذا المشروع إلا من الزاوية الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بعملية بناء الاقتصاد السعودي، لمواجهة التحديات المستقبلية، والمتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة، علما بأن المملكة اتجهت عمليا منذ عدة سنوات إلى تغيير استراتيجية الطاقة، بما في ذلك إطلاق مشاريع للطاقة المتجددة. وقد ثبت من خلال تأكيدات جهات دولية مختصة، أن بإمكان السعودية تحقيق منجزات هائلة في هذا النوع من الطاقة، تماما كما تحققت الإنجازات في مجالات الطاقة التقليدية، بما فيها الغاز الطبيعي. وهذا الأخير يمثل (كما هو واضح عالميا) خيارا أفضل على صعيد البيئة، بما في ذلك استخدامه في توليد الكهرباء. المهم، أن مسيرة التنمية في المملكة تشمل بصورة أساسية الطاقة بكل أنواعها. وأي خطوة في هذا الاتجاه هي في الواقع قفزة نحو مزيد من تحقيق الأهداف، خصوصا تلك التي تمثل محورا رئيسا في المنظور العام للاستراتيجية الشاملة.

الصناعة النفطية تستخرج المزيد بإنفاق أقل

في عام 2016، انخفض الاستثمار في قطاع النفط والغاز بنسبة 26 في المائة ليصل إلى 0.65 تريليون دولار، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى انخفاض عمليات الحفر، حيث إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع الاستثمار، ولكن أيضا لأن الشركات النفطية حققت خطوات كبيرة في خفض التكاليف.

في تقريرها العالمي "الاستثمار في الطاقة لعام 2017"، توقعت وكالة الطاقة الدولية أيضا أن ينتعش الإنفاق بشكل طفيف في عام 2017، بنسبة 3 في المائة، وهذا الارتفاع يرجع إلى حد كبير إلى زيادة الاستثمار في موارد النفط الصخري الأمريكي بنسبة 53 في المائة ومرونة الإنفاق في الشرق الأوسط وروسيا. وهناك دلائل على حدوث ارتفاع في الاستثمار في أماكن أخرى. وتفيد تقارير وود ماكنزي أن عدد مشاريع المنبع (الاستخراجية) التي تصل إلى قرار الاستثمار النهائي في عام 2017 يمكن أن يتضاعف إلى 25 مشروعا مقابل 12 مشروعا فقط في عام 2016. وتقول وكالة الطاقة الدولية إنه في الوقت الذي تتوقع أن تنخفض التكاليف عندما يستمر انخفاض الحفر أثناء انكماش أسعار النفط، فإن تحسين الكفاءة ساعد الشركات على توفير النقد. هذا وقد تراجعت التكاليف العالمية للنفط والغاز لمشاريع المنبع بنسبة 17 في المائة في عام 2016، ومن المتوقع أن تنخفض تكاليف قطاع الصخر الزيتي في الولايات المتحدة للعام الثالث على التوالي في عام 2017، لكن بصورة أبطأ. وهذا يمكن أن يدل على حدوث تغيير جذري في الطريقة التي تعمل بها هذه الصناعة.

وقد انتقدت هذه الصناعة لفترة طويلة – غالبا من داخلها – بسبب فشلها في العمل بكفاءة أكثر. لقد تمكن المنتجون من تجنب هذه الانتقادات عندما كانت أسعار النفط 100 دولار للبرميل، ولكن هذا لم يعد ممكنا في ظل الأسعار السائدة حاليا. إذا كانت وكالة الطاقة الدولية على حق، فإن نموذج التشغيل الأقل حجما قد يضع الشركات على أساس مالي أكثر استدامة. وهذا يجب أن يحدث، حيث إن تكاليف مصادر الطاقة المنافسة تنخفض أيضا، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة. ففي عام 2016، انخفضت التكاليف الرأسمالية لوحدات الطاقة الشمسية الضوئية بنسبة 20 في المائة، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

ولكن في الوقت الذي تحقق فيه الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مكاسب سريعة، فإن الطاقة البديلة بشكل عام تفشل في زيادة حصتها في استثمارات مشاريع الطاقة الجديدة، لأن الاستثمار في الطاقة النووية والطاقة المائية قد انخفض. في عام 2016، انخفض الإنفاق من حيث القدرة التوليدية الجديدة المخطط لها في مجال الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الكهرومائية والنووية. وكان الخاسر الرئيس هنا هو الطاقة الكهرومائية، التي فشلت في مواءمة عام 2015، الذي شهد

اتخاذ قرارات استثمار نهائية لمشاريع كبيرة في الصين والبرازيل. وقالت الوكالة إن هذا الفشل في تعزيز الطاقة المتجددة في جميع المجالات يعرض الطاقة النظيفة للخطر على حساب الوقود الأحفوري.
على الرغم من أن طاقة التوليد المتوقعة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والريحية المشغلة حديثا قد نمت بنحو 75 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، إلا أن القرارات الاستثمارية النهائية للطاقة النووية والطاقة المائية انخفضت بنحو 55 في المائة خلال الإطار الزمني نفسه. ونتيجة لذلك، فإن طاقة التوليد المتوقعة من مرافق الطاقة النظيفة الجديدة لا تواكب نمو الطلب على الطاقة، وهو أقل كثيرا عما هو مطلوب للانتقال إلى مزيج منخفض الكربون، على حد قول الوكالة.
وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار، تحتاج شركات النفط إلى التحرك بسرعة للحفاظ على إمكانية الوصول إلى الاستثمار عند الحاجة. في عام 2016، كان هذا يمثل تحديا كبيرا بالنسبة إلى شركات النفط الأمريكية المستقلة، التي تعمل في الغالب في قطاع النفط الصخري. حيث إنها تحمل عادة ديونا أكثر من شركات النفط الأخرى وتعتمد بشكل أكبر على أسواق السندات للتمويل. وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار السندات. ومع ذلك، وجدت وكالة الطاقة الدولية أن انخفاض أسعار النفط لم يؤثر بشكل عام في آليات تمويل استثمارات النفط والغاز، حتى لو أصبح جزء كبير من القطاع أكثر مديونية.
بالنسبة لشركات النفط الكبرى، ظل التدفق النقدي المصدر الرئيس للتمويل، على الرغم من أن صافي الدين قد زاد بأكثر من 100 مليار دولار بين منتصف عام 2014 وأوائل عام 2017. وشهدت شركات النفط الأمريكية المستقلة، التي تتمتع بنموذج أعمال أكثر استدانة، ارتفاعا في تكاليف الدين، ولكن حالتهم المالية تحسنت بفضل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وانخفاض التكاليف. وهي لا تزال تعتمد بشكل كبير على مبيعات الأصول والتمويل الخارجي للأسهم، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.
ولكن تراجع عدد مشاريع النفط التقليدية الجديدة يمكن أن يؤدي إلى تشدد إمدادات النفط في المستقبل القريب. نظرا لاستنزاف الحقول القائمة، فإن وتيرة الاستثمار في المجالات التقليدية ستحتاج إلى الارتفاع لتجنب الضغط على العرض، حتى مع الافتراضات المتفائلة حول التكنولوجيا وأثر السياسات المناخية في الطلب على النفط. حيث إن التحول إلى مصادر الطاقة البديلة بالكاد بدأ في قطاع النقل والقطاعات الصناعية، التي ستستمر تعتمد بشكل كبير على النفط، الغاز والفحم في المستقبل المنظور، حسب الوكالة.
إن عدم اليقين بشأن بيئة التداول على المدى الطويل والرغبة في وصول النفط إلى السوق في أسرع وقت ممكن هما من العوامل الدافعة للانتقال إلى مشاريع الدورات القصيرة الأجل في قطاع النفط، مثل النفط الصخري، إلى جانب التطور التكنولوجي الذي جعل من الممكن تسريع عملية التنمية. وتطرق النقاش بين مساهمي شركات النفط حول ما إذا كان الاستثمار في المشاريع الضخمة على المدى الطويل يمكن أن يضيع إذا ما تراجع الطلب على النفط، كما أن احتمالية بقاء النفط في باطن الأرض أو ما يسمى Strand Assets قد يكون أيضا وراء الدفع نحو مشاريع ذات عوائد قصيرة الأجل.

- **The Daily Star – Wednesday 16.08.2017**
  - Libyan oil supplies disrupted by security threats, shut port

Details:

Libyan oil supplies disrupted by security threats, shut port

Libya's biggest oil field has reduced crude production by more than 30 percent in recent days and the Zueitina export terminal ceased loadings over the weekend, throwing the OPEC country's output back on a downward spiral. Output at the Al-Sharara field was down to 200,000 barrels a day Sunday, compared with 300,000 barrels a day about a week ago, a person familiar with the matter said Sunday, asking not to be identified because the information is confidential. Workers were being kept from certain areas for their own safety after two company vehicles were stolen at gunpoint, the person said. Zueitina port ceased loading Saturday after employees demanded better working conditions, according to Merhi Abridan, head of the worker's union.

Libya's crude output and exports reached a three-year high last month as fighting among armed militias abated and leaders of the country's rival administrations agreed in principle on steps to unite the nation.

Production had been on the decline for years due to clashes between armed groups and closures of fields. Libya was exempted from production cuts by OPEC because of the instability.

West Texas Intermediate, the U.S. marker, was unchanged at $48.82 a barrel at 12:25 p.m. Singapore time. Brent crude, the benchmark for more than half the world's oil, fell 7 cents to $52.03 a barrel.

An official for Libya's state-run National Oil Corp., which operates Al-Sharara in a joint venture, wasn't available for comment. The field has experienced several brief shutdowns caused by different groups. It was closed for two days in June due to a protest by workers there. Pumping was interrupted for "hours" last week after armed protesters shut some facilities, the NOC said at the time.

The country's crude production may be further hampered by the port halt. Zueitina is the export terminal of Zueitina Oil Co., a joint venture between NOC, Occidental Petroleum Corp. and Vienna-based OMV AG, according to its website. Zueitina exports an average of six crude cargoes a month, each 600,000 to 630,000 barrels, according to Abridan, the union head.

Employees are demanding Zueitina Oil and NOC pay 20 months of delayed salary, Abridan said by phone Saturday. They also want health insurance, annual leave, overtime and more port maintenance. Workers will not receive a tanker due to arrive at the port on Aug. 19 if their demands aren't met, he said.

In 2015, Libya's NOC declared force majeure at Zueitina and said the port was closed for all exports due to a deteriorating security situation. Force majeure, a legal status protecting a party from liability if it can't fulfill a contract for reasons beyond its control, was lifted in November.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاربعاء 16.08.2017**
  - » بريتش بتروليوم» تبدأ الإنتاج في مشروعين جديدين
  - خام «برنت» يتراجع إلى 50 دولاراً للبرميل - موجات بيع قوية تربك النفط.. ومخاوف حول الطلب الصيني

التفاصيل:

»بريتش بتروليوم» تبدأ الإنتاج في مشروعين جديدين

أعلنت شركة النفط البريطانية «بريتش بتروليوم» (بي.بي) بدء الإنتاج في مشروعين جديدين من بين سبعة مشروعات كبرى تتوقع دخولها مرحلة الإنتاج خلال العام الحالي، مشيرة إلى أن مشروع «جونيبر» في ترينداد وتوباجو ومشروع «بيرسفون» في أستراليا يدخلان حيز الإنتاج بعد بدء الإنتاج في المرحلة الأولى لمشروع إنتاج الغاز في غرب دلتا النيل بمصر ومشروع «ترينداد أون شور كومبرشن» ومشروع «كود 204» في بريطانيا في وقت سابق من العام الحالي .

ومن المتوقع بدء الإنتاج في مشروعي «خزان» في سلطنة عمان وحقل «ظهر» للغاز في مصر قبل نهاية العام الجاري.

خام «برنت» يتراجع إلى 50 دولاراً للبرميل - موجات بيع قوية تربك النفط.. ومخاوف حول الطلب الصيني

تماسكت أسعار النفط في تعاملات أمس، وسط موجة بيع كبيرة عقب ارتفاع الدولار، وتأثرت الأسعار سلبا، جراء مؤشرات على ضعف الطلب في الصين ثاني أكبر مستهلك للخام في العالم.

وتراجعت أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت 15 سنتا إلى 50.58 دولار للبرميل، كما تراجع الخام الأمريكي الخفيف 5 سنتات إلى 47.54 دولار للبرميل.

وأظهرت بيانات رسمية أن شركات تكرير النفط الصينية عملت في يوليو/ تموز بأبطأ معدل يومي منذ سبتمبر/ أيلول. ويزيد الانخفاض عن التوقعات ما يثير مخاوف بشأن الطلب الصيني ومستوى المخزونات المحلية.

قال محللون إن وفرة الإمدادات من منتجين كبار للنفط، بما في ذلك أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والولايات المتحدة شجعت المستثمرين على التخلي عن مراكز دائنة اشتروها في يوليو خلال فترة ارتفاع الأسعار.

وبلغ خام برنت والخام الأمريكي أعلى مستوى في شهرين في أوائل أغسطس/ آب لكنهما انخفضا في الأيام القليلة الماضية، مع تسارع وتيرة الهبوط.

وارتفع الدولار بفعل انحسار التوترات حول كوريا الشمالية، حيث يكبح ارتفاع العملة الأمريكية الطلب على النفط من جانب المشترين الذين يدفعون ثمن الخام بعملات أخرى.

وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، 0.4 في المئة وارتفع 0.3 في المئة.

كما ساهم إعلان شركة نيجيرية تابعة لرويال داتش شل عن رفعها حالة القوة القاهرة عن صادرات خام بوني الخفيف في تعزيز الفائض في السوق. وأظهر مسح أولي أن مخزونات الخام الأمريكية انخفضت على الأرجح للأسبوع السابع على التوالي إلى جانب انخفاض محتمل في مخزونات التقطير والبنزين.

وقال تجار ومحللون بقطاع النفط،إن آسيا ستكون المستفيد الأكبر من أي عقوبات قد تفرضها

الولايات المتحدة على قطاع النفط في فنزويلا، حيث يمكن إعادة توجيه صادرات الدولة العضو في أوبك إلى آسيا لسد فجوة تسببت بها تخفيضات إنتاج الخام.
وتدرس واشنطن فرض عقوبات على قطاع النفط الفنزويلي ردا على الحملات التي يشنها الحزب الاشتراكي الحاكم على مسؤولين وأحزاب معارضين للحكومة. وقد يتسبب فرض حظر على الخام الفنزويلي في توقف الواردات الأمريكية منه والبالغة نحو 740 ألف برميل يوميا.
وسترحب المصافي الآسيوية بالخام الثقيل، حيث قلصت تخفيضات الإنتاج التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هذا النوع من الخام بشكل رئيسي. وفي الوقت ذاته يعزز بدء تشغيل مصاف جديدة الطلب على الخام.
ويقول محللون وتجار، إن الصين والهند، أكبر مشتريين للخام الفنزويلي بعد الولايات المتحدة، لديهما مجال لزيادة وارداتهما في حين تسعى شركات تكرير أخرى في شمال آسيا، تملك معدات متطورة بما يكفي لتكرير الخام الفنزويلي الثقيل، للاستفادة من هذه الإمدادات.
وقالت لجنة الإحصاءات الحكومية في أذربيجان، إن إجمالي إنتاج البلاد من النفط بلغ 22.5 مليون طن خلال الفترة من يناير /كانون الثاني إلى يوليو/ تموز، بانخفاض 8.1 في المئة عن الفترة المقابلة من 2016.
إلى ذلك أكد مصدران إن شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن عرضت بيع 330 ألف كيلولتر (2.08 مليون برميل) من خام الخفجي من احتياطياتها الاستراتيجية في مزايدة.
وأضافوا أنه سيجري تحميل الشحنة من ميناء شيبوشي خلال الفترة بين أكتوبر/ تشرين الأول من العام الجاري وفبراير/ شباط 2018.
ويتعين على المشترين تقديم عروض شراء خام الخفجي بعلاوة على سعر البيع الرسمي للخام العربي الثقيل السعودي خلال شهر التحميل.
ويغلق باب تلقي العروض في العطاء الساعة الثانية بعد ظهر يوم 21 أغسطس/ آب بالتوقيت المحلي) .